شركة مياه أسوان تترك 4 قرى بإدفو بين الانقطاع وضعف الضخ والأهالي ينتقدون الجراكن وانتظار عربات المياه

الاثنين 17 أغسطس 2026 07:00 م

تصاعدت شكاوى أهالي 4 قرى بمركز إدفو في محافظة أسوان، هي وادي عبادي والنزل ومعروف وكلح الجبل، من انقطاع مياه الشرب وضعف الضخ، ما اضطر أسر إلى انتظار السيارات أو حمل المياه بالجراكن.

وتأتي الأزمة في عام 2026 داخل قرى تقع بجوار النيل، كاشفة مفارقة قاسية بين الموارد المتاحة وحرمان المواطنين من أبسط حقوقهم، بينما تكتفي الأجهزة المسؤولة بحلول مؤقتة لا تمنع تكرار المعاناة.

أزمة قديمة تتجدد

في البداية، أكد المهندس عاطف كامل رئيس مركز ومدينة إدفو سابقا أن أزمة النزل ومعروف ووادي عبادي ارتبطت بوجود 3 منافذ مياه عشوائية وغير مرخصة على الخطوط المغذية لهذه القرى.

وبحسب كامل، كانت المنافذ تعمل على مدار اليوم وتستنزف كميات كبيرة من الشبكة، ما تسبب في عدم وصول المياه بصورة كافية إلى منازل الأهالي، خاصة بالمناطق الواقعة عند نهايات الخطوط وفي المواقع المرتفعة.

ومن واقع الإجراءات المعلنة، أزالت حملة مشتركة المنافذ الثلاثة وراجعت محابس الشبكة، وأعلنت الجهات التنفيذية حينها انتظام الضخ لخدمة نحو 20 ألف مواطن، مع إنشاء خط بديل مرتبط بمحطة مياه إدفو شرق.

وفي السياق نفسه، يكشف تجدد الشكاوى خلال 2026 أن الحل السابق لم يعالج جميع أسباب الأزمة، أو أن المتابعة تراجعت بعد الحملة، ما أعاد الأهالي إلى رحلة البحث اليومية عن مياه صالحة للشرب.

وعلاوة على ذلك، تعاني كلح الجبل المشكلة منذ سنوات، إذ سبق أن فحصت لجنة مشتركة شكاوى ضعف وانقطاع المياه، ورصدت ملاحظات داخل منظومة التغذية، لكن استمرار الأزمة يؤكد غياب معالجة دائمة ومتكاملة للشبكة.

ونتيجة لذلك، لم تعد المسألة عطلا مفاجئا يمكن تبريره بأعمال صيانة محدودة، وإنما نمطا متكررا يكشف قصورا في قدرة الشبكات والمحطات على تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكان القرى والتوابع البعيدة عن مركز المدينة.

وفوق ذلك، لا توفر البيانات المتاحة جدولا واضحا لمواعيد الانقطاع أو موعد عودة الضخ، وهو ما يترك الأسر عاجزة عن تدبير احتياجاتها، ويضاعف المعاناة داخل المخابز والوحدات الصحية والمنازل التي تضم أطفالا ومسنين.

وفي المحصلة، تضع إفادة عاطف كامل المسؤولية أمام شركة المياه والوحدة المحلية، لأن معرفة أسباب سابقة مثل الوصلات المخالفة وضعف المحابس تفرض رقابة مستمرة، لا انتظار انفجار الشكاوى ثم تكرار الحملات المؤقتة.

شبكات عاجزة وضغوط ضعيفة

من جانبه، تلقى المهندس رفعت إسماعيل رئيس شركة مياه الشرب والصرف الصحي بأسوان تكليفات خلال يونيو 2026 بإرسال فرق فنية لقياس الضغوط وفحص شكاوى ضعف المياه في مناطق سكنية مختلفة بالمحافظة.

وفي المقابل، يؤكد اللجوء إلى قياس الضغوط أن تحديد الخلل يتطلب معاينات ميدانية دقيقة لكل قرية، تشمل المحابس وأقطار الخطوط وكفاءة الروافع ومعدلات الاستهلاك، بدلا من الاكتفاء بإرسال سيارة مياه عند اشتداد الأزمة.

وبالتوازي، تبلغ طاقة محطة مياه إدفو غرب نحو 17 ألف متر مكعب يوميا، وقد تعرض محولها الكهربائي لحريق خلال يونيو، ما استدعى تشغيل تغذية بديلة للحفاظ على الضخ وتلبية احتياجات السكان المتأثرين.

ومن ثم، تكشف أعطال الكهرباء والخطوط والمحابس هشاشة الخدمة عندما تعتمد مناطق واسعة على منشآت محدودة دون بدائل كافية، لأن خللا واحدا قد يخفض الضغط أو يوقف المياه عن قرى وتوابع كاملة لساعات طويلة.

وعلى نحو آخر، يجري تنفيذ محطة جديدة بمدينة إدفو بطاقة تبلغ 30 ألف متر مكعب يوميا، بجانب المحطة القائمة، لكن تأخر دخول المشروعات الخدمة يحرم المواطنين من العائد المعلن رغم الأموال والوعود المتكررة.

ولذلك، لا يستطيع المسؤولون مطالبة الأهالي بالصبر إلى أجل غير معلوم، خصوصا أن مشروعات المياه يفترض أن تسبق التوسع السكاني، لا أن تلاحقه بعد تحول القرى إلى مناطق عطشى تعتمد على الجراكن والسيارات.

كما أن قياس الضغوط يجب أن يتم في أوقات الذروة وعند نهايات الشبكات، لأن القراءات القريبة من المحطات قد تبدو طبيعية، بينما لا تصل المياه فعليا إلى المنازل البعيدة أو الأدوار العليا بالمناطق المرتفعة.

وخلاصة هذا المحور، تستوجب إفادة رفعت إسماعيل نشر نتائج القياسات وخطة الإصلاح ومواعيد التنفيذ، فالأهالي لا يحتاجون معاينات بلا نتائج، وإنما ضغطا مستقرا ومياها منتظمة وآلية معلنة للمحاسبة عند استمرار الانقطاع.

الجراكن بديل الخدمة الغائبة

أما المهندسة دينا عمر رئيس شركة مياه الشرب والصرف الصحي ببني سويف، فقد حددت التوسع العمراني غير المخطط وزيادة الأحمال على الشبكات ضمن أبرز أسباب ضعف المياه، وهي عوامل تنطبق على قرى كثيرة.

وبناء على هذا التشخيص، تحتاج قرى إدفو إلى مراجعة شاملة لأعداد السكان والاستهلاك الفعلي وقدرات الخطوط، لأن الشبكة التي صممت لخدمة تجمعات أصغر لن تستطيع الحفاظ على الضغوط بعد سنوات من التوسع.

إلى جانب ذلك، يزداد الاستهلاك خلال الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة، لكن تكرار الانقطاع لا يمكن تحميله للمواطنين، لأن التخطيط السليم يفترض احتساب فترات الذروة ورفع كفاءة المحطات قبل تحولها إلى أزمة موسمية.

وفي غضون ذلك، يضطر الأهالي إلى تخزين المياه داخل أوعية غير مخصصة أو شرائها ونقلها لمسافات، ما يحمل الأسر أعباء مالية وبدنية إضافية، وقد يعرض المياه للتلوث إذا غابت وسائل الحفظ والنظافة المناسبة.

ورغم ذلك، تقدم سيارات المياه باعتبارها حلا، بينما هي إجراء طوارئ لا يصلح بديلا عن شبكة منتظمة، ولا يضمن التوزيع العادل بين القرى أو وصول الكميات الكافية إلى كبار السن والمرضى والأسر الفقيرة.

وعليه، يجب أن تبدأ الاستجابة بحصر القرى والمنازل المتضررة، وتحديد ساعات الانقطاع وقياس الضغوط وفحص المحابس والتسربات والوصلات المخالفة، ثم نشر برنامج زمني للإصلاح بدلا من ترك السكان يطاردون سيارة المياه.

وأخيرا، تكشف خبرة دينا عمر أن زيادة الأحمال لا تعالج بالمسكنات، وإنما بإحلال الخطوط وتوسعة المحطات وخفض الفاقد وربط المناطق المرتفعة بروافع مناسبة، مع متابعة يومية تمنع عودة الأزمة بعد انتهاء الحملات.

وفي نهاية المطاف، يصبح انتظار أهالي إدفو للجراكن في بلد النيل إدانة مباشرة لمنظومة خدمتية عجزت عن إيصال المياه إلى 4 قرى، وتركت المواطنين يدفعون ثمن التأخير وسوء التخطيط والإهمال المتكرر في عام 2026.